

## التحقق بالمقارنة مع الخطاب الشفهي

### بيان من السيدة ماريانا كركوتلي المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن الدولي بشأن العنف الجنسي والعنف الجندي في حالات النزاع 13 نيسان/أبريل 2022

السيد الرئيس، أصحاب السعادة، الزملاء والزميلات من المجتمع المدني

اسمي ماريانا كركوتلي، وأنا مستشارة قانونية وإحدى مؤسسات "حقوقيات"، وهي منظمة تضم محاميات وأخصائيات قانونيات يدعون إلى المساءلة والمحاسبة في سوريا. شكراً على منحي هذه الفرصة لمخاطبتكم اليوم.

السيد الرئيس، اسمح لي أن أبدأ بالقول إن ما دفعني لأدرس الحقوق لم يكن حب القانون، بل كان تجربة التعرض للظلم. فدراسة القانون في ظل حكم دكتاتوري لم تعلمني الكثير، لكن رؤية نساء في سوريا يكافحن من أجل الحصول على حقوقهن فعلت ذلك.

المساءلة، وهي موضوع هذه الجلسة، مصطلح يصعب استخدامه في الوضع السوري. لقد عانينا من كل أنواع الانتهاكات منذ أكثر من عقد من الزمن خلف أكثر من 350,000 قتيل وقتيلة وعشرات آلاف المعتقلين والمعتقلات تعسفاً والمغييبين والمغيبات قسراً ونحو 13 مليون نازح ونازحة و14 مليون آخرين بحاجة إلى مساعدات إنسانية. وارتكب أطراف النزاع انتهاكات سافرة لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي، واستخدموا الأسلحة الكيميائية، وارتكبوا أفعالاً ترقى إلى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وتواصل قوات الحكومة والجماعات المسلحة ممارسة القتل والتعذيب والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (العنف الجندي) ضد المدنيات والمدنيين بوصفهما سياسة ممنهجة.

ولكن، على الرغم من مناقشة قضية سوريا لأكثر من عقد من الزمن، فشل هذا المجلس في اتخاذ قرارات لمحاسبة مرتكبي هذه الجرائم. لقد انتهكت الحكومة السورية بشكل ممنهج ليس فقط القانون الدولي، بل أيضاً الكثير من قرارات مجلسكم. وفي المقابل، أعاق أعضاء هذا المجلس تنفيذ الإجراءات العاجلة في سوريا، وحموا النظام السوري من المحاسبة، واستخدموا حق النقض 16 مرة ضد إدخال المساعدات الإنسانية وضد التحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيات والمدنيين.

تركز كلمتي اليوم على ثلاث قضايا:

- (1) استخدام العنف الجنسي ضد النساء.
- (2) التمييز المتجذر بين الجنسين في سوريا.
- (3) الخطوات اللاحقة التي يتعين على المجتمع الدولي اتخاذها لضمان المحاسبة.

### العنف الجنسي في مراكز الاحتجاز

كما وثقت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا، تستخدم قوات الحكومة والمليشيات المرتبطة بها بشكل رئيسي، والجماعات المسلحة الأخرى أيضاً العنف الجنسي والعنف الجندي ضد المدنيات والمدنيين أثناء العمليات الميدانية وعلى نقاط التفتيش وفي مراكز الاحتجاز في جميع أنحاء البلاد منذ عام 2011. وقد وصف بأنه أحد "السمات المدمرة والمعّمة" للنزاع السوري وجزء من هجوم واسع النطاق وممنهج ضد المدنيات والمدنيين يرقى إلى جرائم ضد الإنسانية. ويتواصل العنف الجنسي، الذي أثر بشكل أكبر على النساء والفتيات، ونحن نتحدث الآن.

أعمل محققة مستقلة منذ عام 2020، بدعم من مركز العدالة والمساءلة، على بناء القضايا ضد أعضاء في النظام السوري مسؤولين عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وقد وثقنا حتى اليوم 54 شهادة، بينها شهادات لناجيات من العنف الجنسي. وهذه مجرد عينة من مئات الشهادات التي وثقتها مجموعات حقوق الإنسان من عشرات آلاف الناجيات.

يقدر عدد المعتقلات والمعتقلين تعسفياً أو المحتجزات والمحتجزين أو المختفيات والمختفين قسرياً في سوريا خلال العقد الماضي بنحو 150,000 على الأقل، ولا تزال 9,700 امرأة على الأقل رهن الاحتجاز أو الاختفاء القسري حتى الآن. وقد اعتقلت هؤلاء النساء، وبينهن محاميات وصحفيات وناشطات، بسبب معارضة النظام أو غالباً لمعاقبة أو تهديد أقاربهن الذكور الذين عارضوه. ويستخدم العنف الجنسي في أماكن الاحتجاز لإذلالهن ومعاقبتهم على تمردهن وانتزاع اعترافات منهن وردعهن عن أي معارضة في المستقبل. وتتعرض المعتقلات لكافة أنواع العنف الجنسي كالإغتصاب والتعذيب والتحرش الجنسي والصددمات الكهربائية لأعضائهن التناسلية وتفنيش الأجزاء الحميمة من الجسد والإجهاض القسري والتعري الإجمالي. وتحدث هذه الانتهاكات أثناء الاعتقال وفي الطريق إلى مراكز الاحتجاز وأثناء دخولها وفي فترة الاحتجاز.

لم تتمكن معظم الناجيات من الإغتصاب والعنف الجنسي في المعتقلات، ويقدر عددهن بالآلاف، من الإبلاغ عن هذه الجرائم خوفاً من التهميش أو الانتقام. ويؤدي التمييز والعنف ضد النساء والفتيات المعتقلات أو اللواتي تعرضن للعنف الجنسي إلى التخلي عنهن وطلاقهن وتعرضهن إلى ما يسمى "جرائم الشرف" وانتحارهن.

لقد استغل النظام السوري هذا الموضوع لعلمه أن استهداف النساء بهذه الطريقة هو استهداف لأسرهن وبيئتهن الاجتماعية. ولهذا السبب، استخدم اعتقال النساء واحتجازهن وترك أسرهن دون أي معلومات عن مصيرهن بوصفه أداة رئيسية لقمع المعارضة السورية منذ عام 2011. إن ارتكاب هذه الجرائم الممنهجة في جميع أنحاء البلاد يقدم مبررات منطقية للتأكيد على أن النظام يستخدم العنف الجندي بوصفه سياسة دولة.

### التمييز الجندي المعمّم

لقد تمكن النظام السوري من ارتكاب هذه الأفعال بسبب فساد النظام القانوني والتمييز المترسخ ضد النساء والفتيات في سوريا، وهو تمييز يؤثر على وصولهن إلى السكن والأراضي وحقوق الملكية والوصاية على أطفالهن وحمايتهن. فمثلاً، لا تجرم القوانين في سوريا العنف الجنسي والعنف الجندي ضد النساء والإغتصاب الزوجي. وتُعد سوريا واحدة من 25 دولة فقط في العالم تمنع النساء من منح جنسيتهن لأطفالهن. وحتى عام 2019، لم يكن قانون الأحوال الشخصية السوري يسمح بحرية حركة النساء مع أطفالهن القصر إلا بعد موافقة الوالد، ما يحرم النساء اللواتي يواجهن أوضاعاً خطيرة من أي وسيلة للنجاة. وحتى بعد تغيير القوانين، لم تتغير الممارسات الاجتماعية. فإشاعة التغيير في المعايير الجنديرية تقتضي أن يكون المجتمع المدني السوري قادراً على العمل مع حكومته ومشاركته بحرية وبشكل كامل، وهذا الشيء مستحيل تحت حكم نظام الأسد.

والعنف الجنسي والعنف الجندي لا يقتصران على الداخل السوري، بل يتواصلان في المخيمات والتجمعات والمدن في جميع بلدان المنطقة حيث يواجه ملايين السوريين واللاجئين والفقر والحرمان من الرعاية الصحية والتعليم، ويواجهون ضغوطاً للعودة إلى بلد غير آمن بعد. على سبيل المثال، تشكل النساء والأطفال 80 بالمئة من سكان مخيم الهول في شمال شرق سوريا البالغ عددهم 60,000، وهم/هن يواجهون ويواجهون عنفاً مستمراً، وقيوداً على حركتهن/حركتهم، ومحدودية في توفر الخدمات. واليوم، باتت نسب زواج الأطفال والزواج المبكر القسري للفتيات في مخيمات اللاجئين أربعة أضعاف معدلات قبل الحرب، حيث تلجأ الأسر إلى تزويج بناتها الصغيرات لتلبية احتياجاتها المالية وللتأقلم مع ظروفها المعيشية المتردية. وتؤدي هذه الزيجات غالباً إلى التخلي عن فتيات لا تتجاوز أعمارهن 13 عاماً، وتسربهن من المدرسة، وعيشهن في وحدة وفق. فهن غير قادرات على نيل حقوقهن في الصحة والاستقلال الجسدي، وهذا يمكن أن يقودهن إلى العمل الجبري.

### خطوات باتجاه المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب

تعتبر جهود المساءلة مهمة جداً للسوريات وللسوريين المتلهفات والمتلهفين لتحقيق العدالة بعد أكثر من عقد من الحرب. ولكنها مستحيلة التحقق في سوريا طالما بقي نظام الأسد في السلطة. فعلى الرغم من أن دولاً أوروبية عديدة ترفع قضايا ضد متهمين بارتكاب جرائم في سوريا بموجب الولاية القضائية العالمية، لكننا أيضاً نكتشف محدودية هذه الجهود بما فيها ضرورة مراعاة الواقع في سوريا كالخوف من الانتقام بسبب إبلاغ السلطات المحلية والصددمات النفسية والوصم الذي تعاني منه الناجيات من العنف الجنسي، وكلاهما يؤثر على قدرة الضحايا ورغبتهم في الإبلاغ عن هذه الجرائم.

السيد الرئيس، لم يعد السوريات والسوريون قادرين وقادرين على انتظار العدالة. لذلك، نحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مواصلة السعي إلى تحقيق المحاسبة بموجب الولاية القضائية العالمية. ولكننا أيضاً نتطلع إليكم في مجلس الأمن لمساعدتنا في إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

حتى بعد 14 عاماً من شجب هذا المجلس استخدام العنف الجنسي والعنف الجندي في حالات النزاع، يتواصل الإفلات من العقاب، ليس في سوريا فقط، بل في كثير من النزاعات الأخرى المدرجة على أجندة المجلس. والسبب غالباً ليس عدم تجريم العنف الجنسي بما يكفي أو لأن مرتكبيه غير معروفين، بل إلى غياب الشجاعة السياسية.

على مجلس الأمن مطالبة الحكومة السورية بما يلي:

- احترام القانون الدولي، وإنهاء الهجمات على المدنيين والمدنيين والبنية التحتية المدنية، وضمان تطبيق وقف فوري ودائم لإطلاق النار في جميع أنحاء البلاد للسماح للدولة بحل أزماتها الصحية والإنسانية المستمرة بما فيها انعدام الأمن الغذائي المتفاقم.
- إنهاء التعذيب والمعاملة غير الإنسانية والعنف الجنسي فوراً بما في ذلك في أماكن الاعتقال والاحتجاز.
- إطلاق سراح جميع المعتقلين والمعتقلين تعسفياً، والسماح للمنظمات الإنسانية والصحية الدولية بالوصول غير المشروط إلى جميع أماكن الاحتجاز لإيصال المساعدات الغذائية والطبية فوراً. والكشف عن أسماء جميع المعتقلين والمعتقلين وأوضاعهم/ أماكنهم/ أماكنهم، وتحديد جدول زمني لإطلاق سراحهم/سراحهم.
- أطالب مجلس الأمن والدول الأعضاء والأمم المتحدة بما يلي:
- إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- تبني قرار بشأن وضع المعتقلين والمعتقلين والمفقودين يبرز التزامات الحكومة السورية بموجب القانون الدولي، ويعكس الأولويات التي حددتها المنظمات التي تمثل الضحايا والناجيات والناجين وأسرهن/أسرههم كميثاق الحقيقة والعدالة، ويشمل هذا دعم إنشاء آلية للكشف عن مصير المفقودات/ المفقودين ودعم أسرهن/أسرههم.
- التحقيق مع جميع مرتكبي جرائم العنف الجنسي ومحاسبتهم. والتأكد من أن جهود ضمان المحاسبة بما فيها الآلية الدولية المحايدة والمستقلة تركز على حقوق النساء والمساواة بين الجنسين.
- ضمان مشاركة النساء الكاملة والمتساوية والمجدية في جميع العمليات السياسية وعمليات السلام والمصالحة الحالية والمستقبلية بما في ذلك صياغة الدستور الجديد.
- إعطاء الأولوية لمنع العنف الجندي وتقليله، وضمان حصول النساء والفتيات في سوريا على خدمات شاملة وغير تمييزية وتركز على الناجيات والناجين بما في ذلك عبر إتاحة الوصول إلى الأنظمة الاجتماعية والصحية الوطنية والسكن الآمن والفرص الاقتصادية من خلال ضمان حقهن القانوني في العمل والأجور المتساوية وحماية جميع حقوق الإنسان والوصول إلى العدالة.
- ضمان قيام الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع بتقديم تقارير دورية إلى مجلس الأمن بشأن استخدام العنف الجنسي ضد النساء والفتيات أثناء النزاع في سوريا بما في ذلك في مراكز الاحتجاز، وضمان بناء الجهود الرامية لمعالجة هذه المشكلة بالتشاور مع المجموعات النسائية في سوريا.
- ضمان قيام المبعوث الخاص إلى سوريا بإعطاء الأولوية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في النقاشات السياسية بما في ذلك الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب والعنف الجندي، وعقد لقاءات مع المجتمع المدني السوري لمعالجة هذه المشاكل، وتقديم إحاطات دورية إلى مجلس الأمن بشأن هذه الجهود.
- تجديد آلية إدخال المساعدات عبر الحدود لمدة 12 شهراً على الأقل، وإعادة السماح بالوصول عبر جميع المعابر الأصلية لتمكين جهود الإغاثة الإنسانية من تلبية الاحتياجات المتنامية بسرعة في مناطق شمال شرق وشمال غرب سوريا. فالمساعدات عبر الحدود شريان حياة لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة لملايين السكان في سوريا، وغالبيتهم من النساء والأطفال.
- الضغط على الدول المصدرة للأسلحة لإنهاء انتشار الأسلحة، ومنع استخدامها ضد جميع المدنيين.

اليوم، عندما يشاهد السوريين النزاعات تشتعل في أوكرانيا ومناطق أخرى في العالم، يتذكرون/يتذكرون معاناتهن/  
معاناتهم والفشل الذريع لهذا المجلس في وقف العنف. أضم صوتي لملايين الفتيات والنساء السوريين اللواتي لسن معي هنا  
اليوم، وأدعوكن/ أدعوكم للتحرك. فلا يمكن تحقيق السلام دون عدالة.  
شكراً لكن/لكم.